

أحكام القرآن

@ 271 @ قلنا قد آن أن نكشف لكم نكتة أصولية وقعت تفاريق في أقوال العلماء تعلقها جملة من فك شديد وذلك أنا نقول مهما قلنا إن اللفظ الوارد على سبب هل يقصر عليه أم لا فإننا لا نخرج السبب عنه بل نقره فيه ونعطف به عليه ولا نمتنع أن يضاف غيره إليه إذا احتمله اللفظ أو قام عليه الدليل فقله (! !) ظاهر في تناول الميتة بعموم لفظه وكونها سببا لوروده ويدخل فيه ما ذكر اسم □ عليه اسم غير □ من الآلهة المبجلة وهي \$ المسألة السابعة \$.

بعموم أنه لم يذكر اسم □ عليه وبزيادة ذكر غير □ عليه الذي يقتضي تحريمه هذا اللفظ عموما ومعناه تنبيهها من طريق الأولى ويقتضي تحريمه نسا قوله (! !) فقد توارد على تحريم ذلك النص والعموم والتنبيه من طريق الأولى بالتحريم لظاهر أدلة الشرع عليه أولا . وهذا من بديع الإستنباط في موارد الأدلة المماثلة في اقتضاء الحكم الواحد عليه وهل يدخل فيه ما ترك المسلم التسمية عليه عمدا من الذبائح أم لا مسألة مشكلة جدا قد مهدنا القول فيها في تخلص الطريقتين ولكننا نشير فيها ها هنا إلى نكتة تتعلق بالمقصود فنقول اختلف العلماء في متروك التسمية على ستة أقوال .

الأول إن تركها سهوا أكلت وإن تركها عمدا لم تؤكل قاله في الكتاب مالك وابن القاسم وأبو حنيفة وعيسى وأصبغ .

الثاني إن تركها عمدا أو ناسيا تؤكل قاله الحسن والشافعي .

الثالث أنه إن تركها عمدا أو ناسيا حرم أكلها قاله ابن سيرين وأحمد .

الرابع إن تركها متعمدا كره أكلها ولم تحرم قاله القاضي أبو الحسن والشيخ أبو بكر

من أصحابنا وهو ظاهر قول الشافعي